# (٧)

## استقلال

ولست(١) أريد الاستقلال السياسى ، فحديث الاستقلال السياسى لا ينقضى ، ونحن فيه كل يوم حتى يتحقق هذا الاستقلال بالفعل ، وحتى تصبح أمور مصر إليها حقا .

إنما أريد استقلال الجامعة ، فقد يظهر أنه غير مفهوم على وجهه ، إما لأن كثيراً من الناس حديثو عهد بالجامعات ، وهم لا يكادون يعرفون من أمرها شيئا ، وإما لأن فريقا من الناس يسرفون فى خداع الجمهور وتضليله ويصورون له الأمر على غير صورته الواقعة التى ترى فى كل بلد له حظ من النظام الجامعى الصحيح . وان شئت فقل إن هذين الأمرين جميعا هما العلة فى أن الناس لا يفهمون استقلال الجامعة كما ينبغى أن يفهم . وهؤلاء الناس أكثر جدا مما تظن ، فهم لا يقفون عند قراء الصحف وجماعة المثقفين الذين

---

(١) ١٩٣٣/٣/١٧ عدد ٢٣٣٦

يستطيعون أن يتحدثوا فى الأمور العامة ، بل يتجاوزونهم إلى هؤلاء الذين جعلت إليهم الظروف أمور السلطة التشريعية فى هذا البلد ، فقد ظهر من الجدال اليسير الذى أثير حول الجامعةفى مجلس النواب أن علم المشرعينبأمور الجامعة والنظم الجامعية ليس أصح ولا أوسع ولا أعمق من علم عامة الناس . وظهر أن نوابنا أنفسهم ينقسمون إلى قسمين : فريق لا يعرف من امر الجامعة شيئا ، ولا يستطيع ان يعرف من أمرها شيئا ، لأن حياته وتربيته وحظه من الثقافة لا تسمح له بأن يعرف من أمرها شيئا ذا بال . وفريق آخر قد يعلم أو يستطيع أن يعلم من أمر الجامعة شيئا ، ولكن السياسة قد اضطرته إلى أن يخفى علمه ويصوره تصويرا خاصا لزملائه النواب .

فمسألة الجامعة فى مصر الآن كغيرها من المسائل سياسية قبل أن تكون علمية ، وهى لا تقوم على النظر إلى العلم من حيث هو ، وإنما تقوم على النظر إلى المنفعة السياسية للذين يشرفون على الأمور عندنا فى هذه الأيام . وما دامت المسألة سياسية فالأمر فيها واضح جلى ، لا لبس فيه ولا غموض فأنت تعلم أن هناك مذهبين فى السياسة يتنازعان السلطان فى مصر : أحدهما مذهب الذين يحكمون الشعب للشعب ، وآخر مذهب الذين يحكمون الشعب لأنفسهم قبل كل شىء ، وبعدكل شىء ، وفوق كل شىء . وأنت تعلم أن الذين يريدون أن يحكم الشعب للشعب بعيدون الآن عن السلطان ، وأن الذين يحكمون الشعب لأنفسهم هم الذين قد جعلت إليهم أمور الحكم . فمن الطبيعى إذن أن ينظروا إلى كل أمر من الأمور من حيث إنه يلائم مذهبهم فى السياسة أو لايلائمها .

وهم إذا نظروا إلى استقلال الجامعة من هذه الناحية لم يترددوا فى أن كل استقلال يترك للجامعة خطر عليهم ، يقص من أجنحتهم ، ويقلم من أظفارهم ، ويقبض سلطانهم قليلا أو كثيرا . فلابد إذن من أن يضيق حظ الجامعة من الاستقلال ما كان إلى التضييق سبيل . وكذلك فعلت الحكومة حين عدلت قانون الجامعةالذى أصدره البرلمان القديم ، وكذلك فعل مجلس النواب حين أقر هذا التعديل منذ يومين أو ثلاثة كما كان يريد الوزير .

وأغرب ما فى أمر هذا التعديل أن اللجنة البرلمانية فى مجلس النواب درست هذا التعديل ، ووضعت عنه تقريرا رفعته إلى المجلس ، فخدعت نفسها ، أو خدعها ممثل الوزارة أمامها عن نظام الجامعات فى أوروبا ، ونشأ عن هذا أنها خدعت مجلس النواب نفسه ، وأكبر الظن أن كثيراً من أعضاء المجلس لم يقرأوا التقرير . ولم يقرأونه ؟ وهم يثقون باللجنة ، ويعلمون أنها لن تخدعهم ولن تخدع نفسها ، ويثقون بالوزير ويعلمون أنه لن يطلب إليهم إلا ما ينبغى أن يطلب ، ولن يقول لهم إلا ما ينبغى أن يقال ، ولن يأتى من الأمر إلا ما يوصل إلى تحقيق السياسة التى ينبغى أن تخضع لهـا فى هذه الأيام . وهى سياسة استئثار القلة الممتازة المعصومة بحقوق الكثرة الجاهلة الغافلة التى خلقت للطاعة ، لا للحكم .

زعمت اللجنة فى تقريرها ، أو زعم لها ممثل وزارة المعارف أن الجامعات الأوربية إذا استمتعت بحظ عظيم من الاستقلال ، لا تستمتع به جامعاتنا ، فذلك لأن هذه الجامعات غنية ، لا تنفق عليها الحكومات ، ولا تستمد أموالها من ميزانية الدول ، فليس ينبغى أن يكون للحكومات عليها سبيل . وهذا مع الأسف غير صحيح إلا فى بلاد الإنجليز .

فمما لا شك فيه أن الجامعات الفرنسية مثلا تقوم على أموال الدولة ، وقد توهب لها الأموال ، ولكن هذه الهبات ليست شيئا بازاء ما تنفق عليها الدولة فى كل عام . وهى إذا ظفرت باستقلالها العظيم ، فإنما تستمده من السنن والتقاليد ، وتستمده من فهم الحكومات بحاجة العلم الصحيح إلى الاستقلال ولسمو الجامعات فوق الأهواء والشهوات الحزبية .

ومهما يكن من شىء فقد خيلت اللجنة إلى مجلس النواب أن الحكومة تنفق على الجامعة فيجب أن تسيطر عليها ، ولم تفكر اللجنة ولم يفكر معها المجلس أن الحكومة تنفق على القضاء أيضا ، وأنها لا تستطيع مع ذلك أن تشرع قانونا يمكنها من السيطرة عليه ؛ فالحكومة لا تنفق على الجامعة ، ولا على القضاء من أمرالها الخاصة ، لأن الحكومة لا تملك مالا خاصا ،

وإنما تنفق على الجامعة والقضاء من أموال الأمة التى تملك وحدها أن تسيطر على كل شيء .

ونشأ عن هذا التصور الغريب أن الحكومة صاغت للجامعة قيدا منكراً عنيفاً ثقيلا ، لم يلتفت إليه مجلس النواب ، أو التفت إليه ولم يحفل به ، ولن تجد له شبيها فى بلد من بلاد الأرض، ولن تستحق الجامعة معه أن تسمى جامعة ، ولا أن تكون جامعة مصرية وطنية ، ولا أن تؤدى أمانة العلم الخالص الصحيح كما ينبغى أن تؤدى .وهذا القيد هو مجلس الجامعة كما يؤلفه القانون الجديد ، وكما يوزع عليه الاختصاص والسلطان .

كانت الكثرة العظيمة فى مجلس الجامعة حسب القانون الذى أصدره البرلمان تتألف من الجامعيين ، فقد كان لكل كلية فيه ثلاثة هم : العميد وعضوان ينتخبهما مجلس الكلية انتخابا حراً ، لا يتقيد بشرط ، فكان عدد الجامعيين فى المجلس اثنى عشر عضوا ، يضاف إليهم المدير وهو جامعى أو ينبغى أن يكون جامعيا على كل حال . فكان للجامعة ثلثا أعضاء المجلس، وكان هذا المجلس يقضى فى أمور الجامعة كلها ، لا راد لقضائه فى كثير من الأشياء . وللوزير حق الاعتراض فى بعضها ، ولم يكن للوزير على كل حال أن ينفرد بالقضاء فى أمر من أمور الجامعة .

أما الآن فلم يتغير عدد الجامعيين فى المجلس ظاهرا ، ولكنه فى حقيقة الأمر قد أصابه تغيير خطر . فقد أصبح وكيل العميد عضوا فى المجلس بحكم منصبه ، وقد أخذ الوزير لنفسه حق تعيين الوكيل : فأصبح خاضعا للوزير خضوعا مباشرا ، وأصبح عضوا فى المجلس بالتعيين ، لا بالانتخاب ، وأصبح العضو الآخر الذى يمثل الكلية مع العميد والوكيل فى المجلس ، يشترط فيه أن يكون أستاذا ذا كرسى ، وأن يؤخذ فى المجلس حسب الأقدمية فهو أيضا عضو معين . ومعنى هذا أن أساتذة الجامعة قد حرموا حق الانتخاب لمجلس الجامعة ، أو ضيق عليهم فيه ، كما ضيق على كثرة الشعب فى انتخاب النواب :

فالفكرة السياسية التى أشرفت على تعديل قانون الجامعة ، وهى أن الانتخاب سلاح خطر ، يجب أن لا يوضع فى أيدى المصريين إلا بحساب ، وفى ظل مراقبة شديدة ، لأن المصريين سواء منهم العلماء وعامة الشعب أطفال لم يبلغوا سن الرشد بعد ، فيجب أن تقوم الحكومة منهم مقام الوصى .

ولم يقف الأمر عند تأليف المجلس بالقياس إلى الجامعيين ، بل تجاوزه إلى اختصاص هذا المجلس وتصرفه فى أمور الجامعة ، وهنا موضع الخطر السياسى المنكر الذى يفقد الجامعة كل قيمة علمية إذا صدر هذا القانون .

ذلك أن هذا المجلس يؤلف مجلسين ، أحدهما جامعى مقيد ، والآخر حكومى مطلق . فأما الأول فهو المجلس الذى أشرت إليه آنفا ، وهو يقضى فى الأمور التعليمية الخاصة كبرامج الدرس ونظم الامتحان ، وقضاؤه خاضع لسلطان الوزير . فإذا جد الجد ، وكانت المسائل التى تحتاج فيها الجامعة إلى الحرية والاستقلال ، جاء المجلس الثانى ، وهو يتألف من موظفين ، وموظفين ليس غير . سبعة تختارهم الحكومة ، يضاف إليهم مدير الجامعة الذى تعينه الحكومة ، ويضاف إليهم عمداء الكليات الذين يعينهم الوزير ، واللذين يؤجرون على قيامهم بعمل العميد . فأما وكلاء الكليات الذين يعينهم الوزير ولكنهم لا يؤجرون على وكالتهم ، وأما الأعضاء الآخرون الذين يصلون إلى المجلس بحكم كراسيهم ، فأولئك وهؤلاء يقصون عن المجلس حين يعرض للمسائل ذات الخطر . وعلى هذا النحو تضمن الحكومة أن تسير الأمور فى هذا المجلس على ما تشتهى . وأى أمور هى التى لا وجود للجامعة بدونها؟ هى ميزانية الجامعة ، هى التصرف فى أموال الجامعة . هى تعيين الأساتذة والمدرسين ونقلهم وترقيتهم وتأديبهم . أرأيت أن السلطة الحقيقية فى الجامعة قد جعلت إلى هذا المجلس الحكومى .

فالحكومة هى التى تقضى وحدها فى ميزانية الجامعة ، والحكومة هى التى تختار الأستاذ أو تنقله أو ترقيه أو تؤدبه . فالأستاذ خاضع فى حياته

الجامعية كلها لسلطان الحكومة ، لا شيء يضمن له الحرية العلمية ، لاشيء يعصمه من بأس الحكومة وبطشها . فإذا استطاع مع هذا أن يكون حرا فى الرأى أو فى البحث العلمى فويل لهمن سلطة الحكومة وتأديب الحكومة .

على هذا النحو عدل تأليف مجلس الجامعة ، وعدلت اختصاصات مجلس الجامعة . ولعلك توافقنى على أن أظهر شيء فى هذا التعديل إنما هو استئثار الحكومة بالسلطان. وهذا شيء لا غرابة فيه ما دامت قاعدةالسياسة المصرية الآن هى أن الحكومة إنما تحكم الشعب لنفسها ، لا للشعب ، فليس سلطانها أداة شعبية توجه إلى خدمة المصالح العامة ، وإنما هو أداةحكومية توجه إلى تمكين الحكومة من السيطرة على كل شيء .

أفهمت الآن سر هذا الكيد الذى يدبر للجامعة منذ تغير فى مصرنظام الحكم ؟كانت الجامعة واسعة على مصر ، كماكان الدستور واسعا على مصر وقد ضيق الدستور ، فليضيق نظام الجامعة .

إن الذين يبسمون حين يذكرونوزير التقاليد ، لأنهم يعرفون أنهرجل طيب القلب ، يسير التفكير ، قد لا ينفذ عقله إلى هذه السياسة العميقة ، خليقون أن يفكروا فى أن اطيب الناس قلبا ، وأيسرهم تفكيرا ، وأقلهم نفاذ بصيرة قد يستطيع أن يكون أداة للسياسة الخطرة على النظم الديمقراطية وعلى حرية الشعوب إذا وجد الرجل الذكى الذى يسيره فيحسن تسييره ، ويوجهه فيحسن توجيهه إلى ما يريد .

وقد وجد هذا الرجل الذكى الذى استكثر الدستور فضيقه واستكثر الجامعة فضيق نظامها ، وأحسن تسيير وزير التقاليد لما أراد ، وأصبحت الجامعة كما ترى شيئا ينتفع باسمه فى الإعلان ونشر الدعوة ، ولكنه عاجز كل العجز عن أن يؤدى أمانته العلمية كما تؤديها الجامعات .

نعم ، وجد الرجل الذكى الذى أحسن توجيه وزير التقاليد ، ومنالذى يستطيع أن يشك فى ذكاء رئيس الوزراء ، ومن يعين رئيس الوزراء ؟